

العراق

زيد
الزبيدي

عاصمة الرشيد في الذكرى السابعة لاحتلالها

سبع سنوات من احتلال العراق مرّت بسرعة بالنسبة إلى البعض، وببطء ثقيل لكثيرين. لا يزال العراقيون عاجزين عن الإحاطة الكاملة بفهم ما حصل، ومن يتحمل المسؤولية؟ النظام السابق، أم «المعارضة السابقة»، أم إدارة جورج بوش؟ أغلب الظن أن الجميع مشتركون في «الجريمة»

سجلات بغدادية: من يتحمل المسؤولية؟

جيشاً على مقاسات شوارع المدن، مهامه أقرب إلى مهام عناصر الدرك في بعض الدول، والدرك كما هو معروف قوات أقل من مستوى جيش، وأعلى من مستوى الشرطة». ويضيف «استطيع القول إن القوات الأميركية ستسحب من العراق، لكنني أجزم بأنها لن تسمح للعراق بشراء طائرة مقاتلة واحدة حتى عندما ينسحب جنودها منه، وهذه مشكلة، إذ إن أصغر الدول المجاورة تمتلك أفضل المقاتلات في العالم للدفاع عن أجوائها، إلا العراق».

ويلقي الموظف الحكومي عزيز سلمان باللوم على الرئيس السابق صدام حسين في ما آلت إليه الأوضاع في العراق، بما أن سياساته الداخلية والخارجية افتقرت إلى «النضج». ويوضح «كان عليه (صدام) أن يبدأ بعملية إصلاح شاملة في العراق، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب مع إيران، إلا أنه وقع في فخ مهاجمة الكويت واحتلالها، ما أدى إلى فرض حصار خانق استمر 13 عاماً،

تحت سقف إحدى حفلات نقل الركاب في بغداد، كادت المناقشات بين عدد من المواطنين أن تتحول إلى معارك حقيقية؛ فبسبب الفوضى التي أعقبت التفجيرات الأخيرة، وقطع الشوارع في جانب الكرخ، وفي منطقة العلاوي تحديداً، والتصرفات العصبية لبعض الجنود والشرطة فيها، صاح أحدهم: «رحم الله أيام زمان... من كان يجرؤ على العبث بأمن البلاد والعباد؟» لم يكف الرجل ينهي عبارته حتى تبرع أحد الركاب بالرد عليه: «حضرتك يعني وتحن إلى أيام صدام؟»، فاتحاً بذلك باب النقاش على الطريقة العراقية المعروفة، التي لا تخلو من تخوين هذا واتهام ذلك. وتشير هذه السجلات، التي تعود إلى صدارة المشهد مع كل تدهور أمني خصوصاً، إلى اختلاف في الرؤية بين العراقيين على مبررات الغزو الأميركي لبلادهم، سواء كانوا سياسيين أو مواطنين.

ومع حلول الذكرى السابعة لدخول القوات الأميركية إلى بغداد، في مثل هذا اليوم من نيسان 2003، تباينت آراء الشارع؛ البعض رأى أن هذه السنوات السبع فتحت الباب واسعاً أمام «عهد الحرية والديموقراطية»، فيما رأى البعض أنها «سنوات عجاف أكلت الأخضر واليابس، وخلفت ملايين الضحايا والمهجّرين والأرامل والأيتام، وبلداً مخرباً». ويعتقد محللون أن القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش غداة الغزو، وخصوصاً حل المؤسسات العسكرية والأمنية، وحظر حزب البعث، لم تكن مجرد «أخطاء»، بل هي جزء من «خطة»، جرى الاتفاق عليها مع أطراف في المعارضة العراقية آنذاك، بهدف إضعاف العراق، كي لا يهدد بعض الكيانات في المنطقة.

لكن الآثار الجانبية لعملية إسقاط نظام صدام حسين، فاقت الأهداف التي خطت لها واشنطن. فقد سقطت للولايات المتحدة عدد كبير من الجنود، وأرهق دافع الضرائب الأميركي، وذلك بسبب القرارات التي دفعت بضباط الجيش العراقي ومنتسبيه والمؤسسات الأمنية وعوائلهم إلى الشارع، بلا وظيفة أو راتب، ومن ثم انخرط بعضهم في تنظيمات مسلحة كلفت قوات الاحتلال خسائر فادحة، ناهزت 4390 قتيلًا، وأكثر من 30 ألف مصاب ومعوّق، وأكثر من تريليون دولار حتى الآن. وعلى الصعيد السياسي، يؤكد خبراء استراتيجيون أن المستفيد الأكبر من الغزو كان إيران، التي استغلت انشغال الولايات المتحدة بـ«المستنقع العراقي»، لتبني قاعدة قوية لبرنامج نووي أثار الشكوك في أهدافه، إضافة إلى بناء ترسانة متطورة من السلاح، ودعم حلفائها الإقليميين في المنطقة.

جيش من الدرك ولا يزال البغداديون يحملون إدارة بوش السابقة مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الأمنية من تدهور، إذ يقول العميد الركن في الجيش السابق عبد الله الساري، إن «الأميركيين فصلوا

ينظم
الصدريون
اليوم
تظاهرة
مليونية
في النجف
لمناهضة
الاحتلال
(علي
السعدي -
أ ف ب)



قد يتعرض للضرب مع مغادرة آخر جندي أميركي، وهذه مفارقة عجيبة صنعها الاحتلال». ويلفت خبير أمني عراقي مقيم في دولة عربية، فضل عدم الكشف عن اسمه، إلى أن «ضعف

بأيد عراقية، من دون غزو أجنبي، وكانت الحال مختلفة، ولما تفككت الدولة، ولأصبح الوضع الأمني أفضل حتى مما كان موجوداً في ظل حكم صدام حسين. أما الآن، فالأمن الهش الذي نعيشه

وخلف مئات الآلاف من الضحايا بسبب نقص الغذاء والدواء، مع رواتب هزيلة، جعلت العراقيين في مصاف الشعوب الأفقر في العالم». ويستدرك سلمان قائلاً «لو جرى التغيير

محطات من العراق المحتل

بول بريمر البلاد.
1. تموز: الجلسة الأولى لمحكمة صدام حسين الذي رفض الاعتراف بهيئة المحكمة.
30 كانون الثاني 2005: أول انتخابات تشريعية يفوز فيها الائتلاف العراقي، بعد مقاطعة معظم العراقيين السنة.
22 شباط 2006: تفجير القبة الذهبية في سامراء، وبدء الحرب الأهلية الطائفية.
22 نيسان: أعيد انتخاب جلال الطالباني رئيساً، وكلف نوري المالكي بتأليف حكومة.
7 حزيران: مقتل زعيم تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين»، أبو مصعب الزرقاوي.
30 كانون الأول: تنفيذ حكم الإعدام

وقصي، في هجوم للجيش الأميركي في الموصل.
29 آب: اغتيال الزعيم الشيعي محمد باقر الحكيم في النجف.
8 آذار 2004: «مجلس الحكم العراقي» يوقع على الدستور المؤقت.
4 نيسان: اشتباكات مسلحة عنيفة بين الاحتلال و«جيش المهدي».
5 نيسان: بدء معركة الفلوجة.
29 نيسان: انفجار فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب.
1 حزيران: حل مجلس الحكم العراقي لإفساح الطريق لحكومة مؤقتة برئاسة إباد علاوي.
28 حزيران: إعادة السيادة إلى حكومة علاوي المؤقتة، ومغادرة الحاكم الأميركي

تاريخ العراق المحتل يبدأ من عام 2003، وتحديداً في التاسع من نيسان.
9 نيسان: أعلنت القوات الأميركية بسط سيطرتها على معظم المناطق العراقية.
إسرائيل تعرب عن أملها أن «يستخلص الفلسطينيين العبر المناسبة»، ونائب وزير الخارجية الأميركي جون بولتن يقول إن «على سوريا أن تستخلص العبرة».
24 نيسان: مسؤولون أميركيون يعترفون بالفشل في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق، وبوش يقول إنها دُمرت قبل الحرب، وقد لا يعثر عليها.
22 تموز: مقتل نجلي صدام حسين، عدي

بايدن يريد حكومة «شراكة وطنية» سريعاً

نهاية العام المقبل، برئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي بدورها، أعلنت كتلة «العراقية» أنها ستجتمع مع الوفد المفاوض لكتلة «التحالف الكردستاني» خلال يومين، لبحث موضوع تأليف الحكومة المقبلة. وفي جديد قد يعرّض المفاوضات الانتخابية للتأخير، أصدر التيار الصدري، على أحييته في ترؤس «الائتلاف الوطني العراقي» لأنه نال وحده 39 نائباً من أصل 70 لمجموع الفائزين عن الائتلاف. وأكد القيادي الصدري، جعفر الموسوي، أن «الأمر المتفق عليه قبل الانتخابات، هو أن يتولى القيادة من يحصل على أصوات أكبر داخل الائتلاف».

وأضاف البيان إن بايدن «تمنى الإسراع في تأليف حكومة شراكة وطنية تستطيع أن تواجه التحديات، وتأخذ على عاتقها تنفيذ المهام الوطنية من استتباب الأمن والاستقرار، وتوفير الخدمات الأساسية، وتوسيع علاقات العراق مع الخارج». وأشار البيان إلى أن نائب الرئيس الأميركي «تمنّى الدور المحوري للطالباني في تقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات، وجهوده الحثيثة من أجل توحيد المواقف للإسراع في تأليف الحكومة المقبلة». كما اتصل بايدن، الذي كلفه أوباما الإشراف على الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من العراق بحلول

دخلت الإدارة الأميركية علناً، للمرة الأولى منذ انتخابات السابع من آذار الماضي، على خط مفاوضات تأليف الحكومة المقبلة، وذلك عن طريق نائب الرئيس، مسؤول الملف العراقي في إدارة الرئيس باراك أوباما، جوزيف بايدن. فقد بحث الرئيس العراقي جلال الطالباني مع بايدن، هاتفاً، النقاشات والحوارات بين الكتل الفائزة في الانتخابات، وحياء في بيان رئاسي «أن الطالباني تلقى اتصالاً هاتفياً من بايدن، جرى التطرق خلاله إلى مسار النقاشات والحوارات الجارية بين الكتل الفائزة في الانتخابات البرلمانية».

